المشهد
العدد 355 – السنة الرابعة عشرة - الأربعاء 1 يوليو 2026م. 16 محرم 1448 هـ

قالت العرب

إذهبْ لِخوفكَ فيك.. وحدَك .. عارياً منْ أيّما كبْر وأيّة ذلّة
يمضي الرمادُ.. إلى الرماد.. ودائماً .. قمرٌ يَضِئُ.. ونَحْنُ بِضَعْ أهلّة
فاسمعْ عدوّك فيكَ.. واسمعْ آدماً.. لترى .. تريدُ عناقَهُ.. أمْ قتلَهُ..؟

أحمد بخيت (1966 - .....)

كرة القدم ثمنها أصبح بالمليارات.. الوجه الآخر لانتقالات النجوم

لم تعد كرة القدم الأوروبية مجرد منافسة على الألقاب أو صراعًا داخل المستطيل الأخضر، بل تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى صناعة اقتصادية عملاقة تُقدّر بمئات المليارات من اليوروهات، وأصبحت سوق الانتقالات أحد أبرز المؤشرات التى تعكس حجم النفوذ المالى للأندية وقدرتها على فرض هيمنتها داخل القارة العجوز. ولم تعد الصفقات الكبرى وسيلة لتعزيز الجوانب الفنية فقط، بل تحولت إلى استثمارات استراتيجية تعيد رسم خريطة المنافسة، وتؤثر فى حقوق البث والرعاية، وأسواق المال، وحتى فى القوانين المنظمة للعبة.

وفى هذا السياق، لم تكن انتقالات نجوم بحجم كيليان مبابى أو إيرلينغ هالاند مجرد أخبار رياضية تتصدر الصفحات الأولى، بل مثلت محطات مفصلية غيّرت مفهوم "الصفقة الكبرى". فاللاعب النجم لم يعد مجرد عنصر داخل التشكيل، وإنما أصبح علامة تجارية متكاملة، قادرة على تحقيق عوائد اقتصادية وتسويقية تفوق أحيانًا قيمته الفنية داخل الملعب.

هذه التحولات فرضت واقعًا جديدًا على كرة القدم الأوروبية، وأثارت تساؤلات واسعة حول قدرة قوانين اللعب المالى النظيف على مواكبة سوق يشهد تضخمًا غير مسبوق فى أسعار اللاعبين ورواتبهم، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبى لكرة القدم إلى مراجعة منظومة الرقابة المالية واستحداث قواعد أكثر صرامة تحت مسمى الاستدامة المالية.

بداية عصر الصفقات الخارقة

عرفت كرة القدم عبر تاريخها العديد من الصفقات الكبيرة، إلا أن صيف عام ٢٠١٧ شكّل نقطة تحول حقيقية فى تاريخ سوق الانتقالات، عندما دفع باريس سان جيرمان قيمة الشرط الجزائى فى عقد البرازيلى نيمار مع برشلونة، والبالغة ٢٢٢ مليون يورو، ليصبح أغلى لاعب فى تاريخ اللعبة.

لم تكن تلك الصفقة مجرد انتقال لاعب من ناد إلى آخر، بل كانت إعلانًا عن دخول كرة القدم عصرًا جديدًا من الإنفاق غير المحدود. فمنذ تلك اللحظة، انهار السقف التقليدى لقيمة اللاعبين، وارتفعت أسعار الانتقالات بصورة غير مسبوقة، لتدخل الأندية سباقًا ماليًا مفتوحًا من أجل استقطاب أبرز النجوم.

ولم يكتف النادى الفرنسى بضم نيمار، بل تعاقد بعد أسابيع قليلَة مع كيليان مبابى فى صفقة تجاوزت قيمتها الإجمالية ١٨٠ مليون يورو، ليصبح ثانى أغلى لاعب فى التاريخ وهو لم يتجاوز التاسعة عشرة من عمره، فى رسالة واضحة بأن المنافسة على النجوم باتت تعتمد على القوة الاقتصادية أكثر من أى وقت مضى.

ولم تتوقف تداعيات تلك الصفقات عند حدود الأرقام القياسية، بل امتدت إلى تغيير طريقة تفكير الأندية نفسها. فبدلًا من النظر إلى اللاعب باعتباره عنصرًا فنيًا فقط، أصبح يُنظر إليه كأصل اقتصادى قادر على تحقيق عوائد تمتد لسنوات عبر التسويق، وحقوق البث، والرعاية، وزيادة القيمة التجارية للنادي.

مبابي.. صفقة تجاوزت مفهوم الانتقال

عندما أعلن ريال مدريد تعاقده مع كيليان مبابى فى صيف ٢٠٢٤ بعد نهاية عقده مع باريس سان جيرمان، اعتقد كثيرون أن النادى الإسبانى حصل على اللاعب مجانًا، لكن الواقع كان مختلفًا تمامًا.

فغياب رسوم الانتقال لم يكن يعنى انخفاض تكلفة الصفقة، إذ حصل اللاعب على مكافأة توقيع ضخمة، إضافة إلى راتب سنوى مرتفع، وحقوق صور مميزة، وحوافز مرتبطة بالأداء والبطولات، لتصبح القيمة الإجمالية للعقد واحدة من أعلى العقود فى تاريخ كرة القدم.

وأكدت الصفقة أن مفهوم "الانتقال الحر" لم يعد يعكس التكلفة الحقيقية، فالأندية الكبرى أصبحت مستعدة لدفع مئات الملايين من اليوروهات إذا كانت ترى أن اللاعب سيحقق عائدًا رياضيًا وتسويقيًا يبرر هذه النفقات.

كما منح وصول مبابى ريال مدريد دفعة اقتصادية كبيرة، حيث ارتفعت مبيعات القمصان بشكل ملحوظ، وازداد اهتمام الشركات العالمية بعقود الرعاية، كما عزز النادى حضوره فى الأسواق الآسيوية والأمريكية، مستفيدًا من الشعبية العالمية للنجم الفرنسي.

هالاند.. الاستثمار الذى أثبت نجاحه

إذا كانت صفقة مبابى تعكس القيمة التجارية للاعب، فإن انتقال إيرلينج هالاند إلى مانشستر سيتى يمثل نموذجًا للاستثمار الرياضى الناجح.

ورغم أن قيمة انتقاله لم تصل إلى أرقام نيمار أو مبابي، فإن المهاجم النرويجى تحول خلال فترة قصيرة إلى أحد أهم الأصول الرياضية فى العالم، بعدما قاد فريقه لتحقيق بطولات محلية وقارية، وحطم أرقامًا تهديفية قياسية فى الدورى الإنجليزى الممتاز.

ولم يقتصر تأثير هالاند على الجانب الفني، إذ ارتفعت القيمة التسويقية لمانشستر سيتى بصورة ملحوظة، كما ساهم وجوده فى زيادة نسب مشاهدة مباريات الفريق، وارتفاع الطلب على منتجات النادى فى الأسواق العالمية، ما جعل الصفقة تحقق عوائد اقتصادية تتجاوز بكثير قيمة التعاقد نفسها.

وتؤكد تجربة هالاند أن نجاح الصفقة الحديثة لم يعد يُقاس بعدد الأهداف فقط، وإنما بقدرة اللاعب على تعزيز العلامة التجارية للنادى وفتح أسواق جديدة أمامه.

اللاعب أصبح مشروعًا اقتصاديًا

غيّرت الصفقات القياسية طريقة تفكير إدارات الأندية الأوروبية، فلم يعد اللاعب مجرد عنصر يشارك فى المباريات، بل أصبح مشروعًا استثماريًا متكاملًا يخضع لدراسات اقتصادية دقيقة قبل إتمام التعاقد معه.

وباتت إدارات الأندية تقيم أى صفقة وفق مجموعة واسعة من المؤشرات، تشمل القيمة التسويقية للاعب، وعدد متابعيه على منصات التواصل الاجتماعي، وقدرته على زيادة مبيعات القمصان، وجذب الرعاة، وتوسيع قاعدة الجماهير، فضلًا عن تأثيره فى حقوق البث والحملات الإعلانية.

ولهذا السبب، تحقق بعض الصفقات عوائد تجارية منذ اليوم الأول للإعلان عنها، إذ تسجل المتاجر الرسمية للأندية ارتفاعًا كبيرًا فى مبيعات القمصان، بينما تستفيد الشركات الراعية من الزخم الإعلامى المصاحب للتعاقدات الكبرى.

تضخم غير مسبوق فى سوق الانتقالات

أدت الصفقات العملاقة إلى تضخم هائل فى سوق الانتقالات الأوروبية، فلم يعد من المستغرب أن تتجاوز قيمة لاعب فى العشرين من عمره حاجز ٨٠ أو حتى ١٠٠ مليون يورو بعد موسم واحد مميز.

وامتد هذا التضخم إلى جميع عناصر الصفقة، فلم تعد الأندية تتحمل فقط رسوم انتقال اللاعبين، بل باتت مطالبة بدفع رواتب سنوية ضخمة، وعمولات مرتفعة للوكلاء، ومكافآت توقيع، وحوافز مرتبطة بالأداء والبطولات، إلى جانب الاتفاق على حقوق الصور والعقود التجارية.

وأصبحت التكلفة الحقيقية لأى صفقة تفوق بكثير الرقم الذى يُعلن رسميًا، وهو ما جعل ميزانيات الأندية الكبرى تتضخم بصورة غير مسبوقة، بينما ازدادت الضغوط على الأندية الأقل قدرة مالية.

اتساع الفجوة بين الكبار والصغار

كان من الطبيعى أن يؤدى هذا التضخم إلى اتساع الفجوة الاقتصادية بين الأندية الأوروبية.

ففى الوقت الذى تمتلك فيه الأندية الكبرى القدرة على التعاقد مع أفضل اللاعبين فى العالم، تجد الأندية متوسطة وصغيرة الميزانية نفسها مضطرة للاعتماد على اكتشاف المواهب وتطويرها ثم بيعها لتحقيق التوازن المالي.

وأصبح هذا النموذج يمثل مصدر الدخل الرئيسى للعديد من الأندية، التى باتت تعمل كمحطات لتطوير اللاعبين قبل انتقالهم إلى عمالقة أوروبا.

وفى المقابل، أدى ذلك إلى تركيز المواهب داخل عدد محدود من الأندية، وهو ما انعكس على مستوى المنافسة فى البطولات الأوروبية، حيث أصبحت فرص الأندية الصغيرة فى الاحتفاظ بنجومها محدودة للغاية، مع استمرار الإغراءات المالية القادمة من كبار القارة.

الأندية الصغيرة تدفع الثمن

لم تقتصر آثار الصفقات الضخمة على ارتفاع أسعار اللاعبين، بل امتدت إلى تغيير النموذج الاقتصادى للأندية محدودة الموارد. فبمجرد تألق لاعب شاب لموسم أو اثنين، تتهافت عليه عروض الأندية الكبرى، لتجد إدارة ناديه نفسها أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما رفض العرض والمجازفة بخسارة فرصة مالية قد لا تتكرر، أو الموافقة على البيع والبحث عن بديل أقل تكلفة.

هذا الواقع دفع العديد من الأندية إلى الاستثمار بشكل أكبر فى أكاديميات الناشئين وشبكات الكشافين، باعتبارها الوسيلة الأكثر استدامة لإنتاج المواهب وتحقيق أرباح من بيعها. ونجحت أندية مثل بنفيكا وبورتو وأياكس فى تحويل هذا النموذج إلى مصدر دخل ثابت، إلا أن ذلك لم يمنع اتساع الفجوة مع كبار القارة الذين يملكون القدرة على استقطاب أفضل المواهب بمجرد بروزها.

وكلاء اللاعبين.. القوة الجديدة فى سوق الانتقالات

مع تضخم قيمة الصفقات، ازداد نفوذ وكلاء اللاعبين بصورة غير مسبوقة، حتى أصبح بعضهم لاعبًا أساسيًا فى صناعة القرار داخل سوق الانتقالات. ولم يعد دور الوكيل يقتصر على التفاوض بشأن الراتب أو مدة العقد، بل امتد إلى تحديد الوجهة المناسبة للاعب، والتنسيق مع الأندية، والتفاوض على حقوق الصور والعقود الإعلانية والمكافآت المختلفة.

وفى كثير من الأحيان، وصلت عمولات الوكلاء إلى ملايين اليوروهات، وهو ما أثار انتقادات واسعة داخل الأوساط الرياضية، خاصة مع تزايد الاعتقاد بأن بعض الصفقات تُبرم بدوافع اقتصادية أكثر منها فنية. لذلك، اتجه الاتحاد الدولى لكرة القدم إلى وضع لوائح جديدة لتنظيم عمل الوكلاء والحد من تضخم العمولات، فى محاولة لإعادة قدر من التوازن إلى سوق الانتقالات.

اللعب المالى النظيف تحت ضغط مستمر مع تصاعد الإنفاق بصورة غير مسبوقة، وجدت لوائح اللعب المالى النظيف نفسها أمام اختبار حقيقي. فعندما أطلق الاتحاد الأوروبى لكرة القدم هذه القواعد عام ٢٠١١، كان الهدف الأساسى حماية الأندية من الوقوع فى أزمات مالية، ومنعها من إنفاق أموال تتجاوز إيراداتها الحقيقية، بما يضمن استقرار المنافسات وعدالة الفرص بين الجميع.

غير أن الواقع تغيّر سريعًا. فالأندية الكبرى نجحت فى تعظيم إيراداتها من خلال عقود الرعاية، والتوسع التجاري، واستغلال الشعبية العالمية لنجومها، بينما رأى منتقدون أن بعض هذه العقود أثارت تساؤلات حول مدى توافقها مع القيمة السوقية الحقيقية، وهو ما فتح الباب أمام نقاشات مستمرة بشأن فعالية اللوائح وقدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة.

عقوبات صارمة... حين تحولت اللوائح إلى سلاح رقابي

لم تظل قواعد اللعب المالى النظيف مجرد نصوص تنظيمية، بل تحولت إلى أداة رقابية فعالة استخدمها الاتحاد الأوروبى لكرة القدم لفرض الانضباط المالي. ومع تصاعد الإنفاق، لم يتردد "يويفا" فى توقيع عقوبات على عدد من الأندية الكبرى، مؤكدًا أن الطموح الرياضى يجب أن يسير جنبًا إلى جنب مع الاستدامة المالية.

وكانت أندية مثل باريس سان جيرمان، وميلان، وإنتر ميلان، وروما من بين الفرق التى خضعت لاتفاقيات تسوية مع الاتحاد الأوروبي، بعد رصد مخالفات تتعلق بتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات. وشملت هذه الاتفاقيات غرامات مالية، إلى جانب قيود على تسجيل اللاعبين فى البطولات الأوروبية، وإلزام الأندية بتحقيق أهداف مالية محددة خلال فترات زمنية معينة.

كما مثّل استبعاد يوفنتوس من إحدى النسخ الأوروبية رسالة قوية من الاتحاد الأوروبي، بعدما اعتبر أن النادى خالف قواعد الرقابة المالية المتعلقة بالإفصاح والمعايير المحاسبية، وهو ما كلّفه خسائر رياضية وتجارية كبيرة نتيجة الغياب عن المنافسات القارية.

ومع دخول قواعد الاستدامة المالية حيز التنفيذ، واصل "يويفا" نهجه الرقابي، حيث فرض غرامات وإجراءات تصحيحية على أندية مثل تشيلسى وأستون فيلا ونيوكاسل يونايتد بسبب تجاوزات مرتبطة بنسب الإنفاق أو بعدم الالتزام الكامل بالضوابط الجديدة، كما فرض قيودًا على قوائم بعض الفرق المشاركة فى البطولات الأوروبية إلى حين تصحيح أوضاعها المالية.

وتعكس هذه الإجراءات رغبة الاتحاد الأوروبى فى توجيه رسالة واضحة مفادها أن القدرة على الإنفاق وحدها لم تعد كافية، وأن أى مشروع رياضى ناجح يجب أن يستند إلى أسس اقتصادية مستدامة، بعيدًا عن المغامرات المالية التى قد تهدد مستقبل الأندية.

من اللعب المالى النظيف إلى الاستدامة المالية

إدراكًا لتغير طبيعة السوق، قرر الاتحاد الأوروبى تطوير منظومة الرقابة المالية، لينتقل من مفهوم اللعب المالى النظيف التقليدى إلى نظام أكثر مرونة يعرف باسم "قواعد الاستدامة المالية".

وتقوم المنظومة الجديدة على تحديد سقف لنسبة الإنفاق على الرواتب، والانتقالات، وعمولات الوكلاء مقارنة بإيرادات النادي، بحيث تنخفض النسبة تدريجيًا إلى الحد الذى يضمن عدم تجاوز قدرة النادى المالية.

وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق توازن بين تشجيع الاستثمار ومنع الإنفاق المبالغ فيه، بما يحافظ على استقرار كرة القدم الأوروبية ويحد من المخاطر الاقتصادية.

هل تحقق القواعد العدالة؟

ورغم الترحيب الواسع بهذه التعديلات، فإن الجدل لا يزال قائمًا حول مدى قدرتها على تحقيق العدالة بين الأندية.

أى صفقة تقيّم وفق مؤشرات تشمل القيمة التسويقية للاعب وعدد متابعيه على منصات التواصل وقدرته على زيادة مبيعات القمصان وجذب الرعاة وتوسيع قاعدة الجماهير

لم يعد اللاعب مجرد عنصر يشارك فى المباريات، بل أصبح مشروعًا استثماريًا متكاملًا يخضع لدراسات اقتصادية دقيقة قبل إتمام التعاقد معه

2017 مثل نقطة تحول حيث دفع باريس سان جيرمان قيمة الشرط الجزائى فى عقد نيمار مع برشلونة والبالغة 222 مليون يورو!

مع تصاعد الإنفاق بصورة غير مسبوقة وجدت لوائح اللعب المالى النظيف نفسها أمام اختبار حقيقي

فالمؤيدون يرون أنها تمنع تكرار الأزمات المالية وتحافظ على استقرار اللعبة، بينما يؤكد المعارضون أنها تمنح أفضلية طبيعية للأندية صاحبة الإيرادات الضخمة، التى تستطيع الإنفاق بمبالغ أكبر دون مخالفة اللوائح، فى حين تظل الأندية الأقل دخلًا مقيدة بإمكاناتها المحدودة.

ويرى خبراء الاقتصاد الرياضى أن اللوائح وحدها لن تكون كافية لتحقيق تكافؤ الفرص، ما لم يصاحبها توزيع أكثر توازنًا لعوائد البث التلفزيونى والبطولات القارية.

التأثير على الدوريات الأوروبية

فرضت هذه المتغيرات واقعًا اقتصاديًا جديدًا على الدوريات الكبرى. فقد عزز الدورى الإنجليزى الممتاز مكانته باعتباره الأقوى ماليًا، بفضل عقود البث التلفزيونى الضخمة التى وفرت حتى للأندية متوسطة الترتيب قدرة إنفاق تفوق أندية تنافس على البطولات فى دوريات أخرى.

أما الدورى الإسباني، فواصل الاعتماد على القوة التجارية والتاريخية لأنديته الكبرى، بينما استفاد الدورى الفرنسى لفترة طويلة من الاستثمارات الضخمة فى باريس سان جيرمان. وفى المقابل، حافظ الدورى الألمانى على نموذج أكثر تحفظًا يعتمد على الإدارة المالية المتوازنة والاستثمار فى المواهب الشابة.

وأدت هذه الفوارق إلى اختلاف واضح فى استراتيجيات التعاقدات، حيث أصبحت القوة الاقتصادية عنصرًا حاسمًا فى قدرة الأندية على المنافسة قاريًا.

الجماهير أيضًا أصبحت جزءًا من المعادلة

لم تعد الجماهير تنظر إلى الصفقات من زاوية فنية فقط، بل أصبحت تتابع تفاصيلها المالية بدقة، من قيمة العقود ورواتب اللاعبين إلى تأثيرها فى ميزانيات الأندية.

كما تحولت منصات التواصل الاجتماعى إلى ساحة اقتصادية بامتياز، إذ تحقق الأندية ملايين التفاعلات خلال ساعات من إعلان أى صفقة كبرى، وهو ما يمنح الرعاة قيمة تسويقية إضافية، ويزيد من جاذبية النادى أمام المستثمرين.

وبات اللاعب النجم يمثل بوابة لدخول أسواق جديدة، خاصة فى آسيا والولايات المتحدة والشرق الأوسط، وهو ما يفسر حرص الأندية على التعاقد مع أسماء تمتلك شعبية عالمية، حتى وإن كانت تكلفة الصفقة مرتفعة.

ماذا يحمل المستقبل؟

تشير المؤشرات إلى أن سوق الانتقالات سيواصل النمو خلال السنوات المقبلة، لكن بوتيرة أكثر تنظيمًا مع تشديد الرقابة المالية وتطور أدوات التحليل الاقتصادي.

ومن المتوقع أن تلعب تقنيات الذكاء الاصطناعى وتحليل البيانات دورًا أكبر في تقييم اللاعبين، ليس فقط من الناحية الفنية، بل أيضًا من حيث قدرتهم على تحقيق عوائد تجارية وتسويقية.

كما ستواصل الأندية البحث عن التوازن بين الطموح الرياضى والاستدامة المالية، فى ظل قناعة متزايدة بأن النجاح لم يعد يعتمد على حجم الإنفاق وحده، بل على كفاءة الإدارة وحسن استثمار الموارد.

بين الرياضة والاقتصاد

تكشف تجربة انتقالات نيمار ومبابى وهالاند أن كرة القدم الأوروبية دخلت مرحلة جديدة، أصبحت فيها الصفقات الكبرى وسيلة لإعادة رسم موازين القوى الاقتصادية بقدر ما هى وسيلة لتعزيز القوة الفنية داخل الملعب. فاللاعب النجم لم يعد مجرد هداف أو صانع ألعاب، بل تحول إلى أصل استثمارى قادر على رفع القيمة السوقية للنادي، وجذب الرعاة، وزيادة الإيرادات، وفتح أسواق جديدة حول العالم.

وفى المقابل، فرض هذا الواقع تحديات غير مسبوقة أمام الجهات المنظمة، التى وجدت نفسها مطالبة بإعادة صياغة قواعد الرقابة المالية بما يضمن استمرار الاستثمار دون الإضرار بعدالة المنافسة. وبينما تتطور اللوائح لمواكبة سوق يزداد تعقيدًا عامًا بعد آخر، يبقى السؤال مفتوحًا: هل تنجح قواعد الاستدامة المالية فى الحد من سباق المليارات، أم ستظل القوة الاقتصادية العامل الأكثر تأثيرًا فى رسم مستقبل كرة القدم الأوروبية؟

ومن المؤكد أن الصفقات الكبرى لم تعد مجرد أخبار رياضية عابرة، بل أصبحت أحداثًا اقتصادية تعيد تشكيل خريطة النفوذ داخل اللعبة، وتحدد ملامح المنافسة الأوروبية لسنوات طويلة قادمة.

تقرير – مصطفى مجدي